لوسيل ائتمان وطن 2023

برعاية

الدولي الإسلامي QIIB

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس التحرير
محمد حجي

الأربعاء 14 جمادى الآخرة 1445 هـ - 27 ديسمبر 2023 | www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa | Wednesday 27 December 2023

نوهت بمتانة الاقتصاد.. وكالات التصنيف الائتماني:

قطر تتمتع بأسس مالية قوية تدعم تصنيفها

«الدولي الإسلامي» مسيرة مشرقة في دعم الاقتصاد الوطني

يعتبر الدولي الإسلامي من البنوك الإسلامية الرائدة في الدولة، حيث نجح منذ تأسيسه في تصدر مشهد الصيرفة الإسلامية الأمر الذي مكنه من الحصول على الإشادة والتنويه من قبل المؤسسات المالية العالمية، وفي مقدمتها وكالات التصنيف الائتماني الدولية ممثلة في وكالات فيتش وموديز وكابيتال إنتليجنس، حيث اكدت هذه الوكالات على النظرة المستقبليّة الإيجابية للدولي الإسلامي ومنحه تصنيفات ائتمانية مرتفعة.

وفي ظل ذلك فان الدولي الإسلامي يسعى إلى أن يكون من المؤسسات المالية الاسلامية الاكثر فعالية في الدولة من خلال خدمة المجتمع القطري في مجال الصيرفة الاسلامية، واضعا نقطتين أساسيتين ضمن أهدافه الاستراتيجية، حيث تقوم النقطة الاولى على تطوير نموذج مؤسسة مالية اسلامية تستند الى مساهمة فعالة في انجاز الاعمال وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة. اما النقطة الثانية فهي تقوم على استكشاف الفرص في الاسواق المحلية والاسواق المحتملة بهدف رفع قيمة حقوق المساهمين وتحقيق أفضل العوائد والارباح للمساهمين، مستندا في ذلك الى مجموعة من المبادئ الاساسية والاهداف ضمن خططه الاستراتيجية.

وقد نجح الدولي الاسلامي خلال فترة وجيزة في تحقيق إنجازات عملاقة مكنته من استقطاب قاعدة عريضة من العملاء الى جانب تحقيق التميز على المستوى المحلي والدولي. ويعتبر الدولي الاسلامي من المساهمين الفاعلين في برامج التنمية في دولة قطر، ومشاركا في تمويل الكثير من المشاريع الكبيرة لاسيما المشاريع العملاقة ومشاريع البنية التحتية.

5-4

المستهلكون يرغبون من البنوك مساعدتهم في فهم الأثر البيئي لمشترياتهم

أظهرت دراسة جديدة بعنوان «التجارة المستدامة 2023» لقطر تفاعلا ورغبة من المستهلكين في قطر في فهم الاثر البيئي لمشترياتهم وأنهم يرغبون في مساعدة البنوك لهم في هذا المجال.

وقالت الدراسة التي اجرتها شركة فيزا ان المستهلكين يدركون اهمية الاستدامة ويحاولون ترجمة هذا الوعي إلى أفعال، حيث يعتقد أكثر من ثلثي المستهلكين القطريين المشاركين في الدراسة أن إزالة الكربون لا يخص الشركات وحدها فحسب، وإنما يمكن للأفراد أيضاً إحداث فارق ملموس بهذا الخصوص. علاوة على ذلك، يرى المشاركون في قطر أن تغير المناخ يشكّل تحدياً مجتمعياً 53%، يليه ارتفاع تكاليف المعيشة 47%، والتلوث البلاستيكي 39%. وفيما يتعلق بالممارسات البيئية، يحتل المستهلكون في قطر الصدارة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل استهلاك الورق 85%، والمرتبة الأولى في التوريد الأخلاقي من خلال دعم سوق المزارعين المحليين 73% في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتل قطر الصدارة فيما يتعلق بتقليل استهلاك المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد 82 متجاوزة المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي والبالغ 72%. وتُظهر الدولة وعياً ودعماً قويين للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الاستدامة بنسبة 63% متجاوزة كذلك المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 53% كما تتفوق في إعادة استخدام ومشاركة المنتجات ضمن المجتمع بنسبة 76% مقارنة بالمعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي البالغ 68%.

06

22.8 مليار ريال إجمالي أذونات الخزينة

الدوحة – لوسيل

بلغت قيمة الإصدارات من أذونات الخزينة والصكوك الاسلامية والتي تم إصدارها منذ شهر ابريل من العام الجاري نحو 22.8 مليار ريال وذلك وفقا للبيانات المنشورة على موقع مصرف قطر المركزي.

ووفقا لذات البيانات فإن كافة الاذونات تبدأ آجالا تستحق بداية من شهر يناير 2024، حيث تتوزع الى اذونات تستحق لشهر بقيمة 500 مليون ريال واذونات لاجل 3 أشهر بقيمة 3 مليارات ريال، في حين تبلغ قيمة الاذونات لآجال 6 اشهر استحقاق نحو 7.4 مليار ريال، في حين تبلغ قيمة الأذونات التي هي لآجال 9 اشهر 9.9 مليار ريال، فيما تبلغ قيمة الأذونات التي تستحق لمدة عام 2 مليار ريال. في المقابل، فقد بلغ إجمالي قيمة الصكوك الحكومية القائمة نحو 49.9 مليار ريال، وهي موزعة الى صكوك لاجل 3 سنوات بقيمة تساوي 5.4 مليار ريال، وفي المقابل بلغت قيمة الصكوك التي تستحق لآجال 5 سنوات 21.062 مليار ريال، اما الصكوك التي تستحق لآجال 7 سنوات 7.15 مليار ريال، في حين تبلغ قيمة الصكوك لآجال 8 سنوات 1.7 مليار ريال، اما الصكوك التي تستحق لأجل 10 سنوات فتبلغ قيمتها 14.67 مليار ريال.

في المقابل، فقد بلغت قيمة السندات الصادرة والمستحقة نحو 66.4 مليار ريال موزعة إلى سندات لأجل 3 سنوات بقيمة 10.7 مليار ريال وسندات لآجال استحقاق 5 سنوات بقيمة تساوي 29.96 مليار ريال، اما السندات التي تستحق لأجل 7 سنوات فهي بقيمة تساوي 9.5 مليار ريال، في حين بلغت قيمة السندات لأجل 8 سنوات 2.3 مليار ريال، اما السندات لاجل 10 سنوات فقد بلغت قيمتها 13.95 مليار ريال.

وتُعرف السندات بأنها أداة من أدوات الدين العام طويلة الأجل تلجأ إليها الدول لتمويل عجز الموازنة، أما الصكوك الإسلامية السيادية فهي أداة من أدوات الدين تصدرها الدولة لجمع الأموال تستخدمها في سد العجز، وتثبت حق الملكية لحامليها في أصول.

ائتمان وطن 2023 لوسيل
ملحق تصدره «لوسيل» للتعريف بأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات المالية وتصنيفاتها الائتمانية

احتل المركز العاشر من أصل 100

475 مليار دولار أصول جهاز قطر للاستثمار

الدوحة – لوسيل

نوه معهد دراسة الصناديق السيادية SWFI الى ما يتمتع به جهاز قطر للاستثمار من اصول سيادية قوية مجمعة في محفظة تقدر بنحو 475 مليار دولار بما يعادل تقريبا نحو 1,729 تريليون ريال ليحتل بذلك المرتبة العاشرة من اصل 100 جهاز استثماري سيادي في العالم والاكثر نشاطا.

وكان قد صدر خلال العام الجاري القرار الأميري رقم (34) لسنة 2023 بإعادة تنظيم جهاز قطر للاستثمار بما يمثل فرصة قيمة لضمان مواءمة نظام الحوكمة الخاص بالجهاز مع أفضل الممارسات الدولية التي تتبعها صناديق الثروة السيادية، حيث ان تنفيذ القرار من شأنه أن يعزز مكانة جهاز قطر للاستثمار بما يضمن قيمة طويلة الأمد للأجيال القادمة من خلال ترسيخ ثقة المستثمرين وتعزيز سبل التعاون مع الشركاء الدوليين وترسيخ الممارسات الاستثمارية المستدامة.

كما يؤكد القرار الأميري على رؤية جهاز قطر للاستثمار ورسالته ومهامه ودوره ومسؤولياته الأساسية بصفته صندوق ثروة سيادية لأجيال المستقبل في دولة قطر، حيث يحدد القرار الأهداف الاستراتيجية لجهاز قطر للاستثمار، كما يؤكد التزامه بدعم سبل التنويع الاقتصادي والنمو المستدام والازدهار طويل الأمد في الدولة. ويجدد القرار التزام جهاز قطر للاستثمار بنظام حوكمة متين يضمن الإشراف السليم والإدارة الفعالة لعمليات الجهاز، كما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية التي تراعيها صناديق الثروة السيادية العالمية، مما يضمن الالتزام بالشفافية والمساءلة والإدارة المالية السليمة.

يذكر أنه في 16 مايو الجاري، تم إصدار القرار الأميري رقم (34) لسنة 2023 بإعادة تنظيم جهاز قطر للاستثمار، ويحل هذا القرار محل القرار الأميري رقم (22) لسنة 2005 الذي تأسس بموجبه جهاز قطر للاستثمار.

ومن جهة ثانية، فقد نوهت العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية بتوجهات الجهاز الاستثمارية خلال الفترة المقبلة لجهاز قطر للاستثمار حيث قالت مجلة آسيان انفستر مؤخرا ان جهاز قطر للاستثمار سيركز تدفقاته الاستثمارية خلال الفترة المقبلة على القطاعات التي تشهد طفرة من الابتكارات نظرا لما يشكله مجال الابتكار من قاطرة للنمو خلال السنوات المقبلة خاصة في مجال التقنيات الحديثة المستهدفة من قبل جهاز قطر للاستثمار وضح الأموال الاستثمارية فيها.

وقالت مجلة آسيان انفستر ان جهاز قطر للاستثمار يقع بالمرتبة العاشرة بين أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وفقا لمعهد صناديق الثروة السيادية، وان جهاز قطر للاستثمار تم إنشاؤه في عام 2005 لإدارة عائدات دولة قطر من قطاع النفط وقطاع الغاز الطبيعي المسال بشكل فعال.

تحدد جدارة العميل للحصول على قروض وتمويلات

التصنيفات معيار لتحديد جودة الأداء وجدارة الائتمان

الدوحة – لوسيل

يهدف التصنيف الائتماني إلى تحديد جدارة العميل على الحصول على قروض وتمويلات، حيث تدرس تلك التصنيفات مدى قدرة العميل على سداد تلك القروض عند موعد استحقاقها. العميل ونعني به: أفرادا أو شركات أو دولا.

■ أنواع التصنيف:

يوجد نوعان من التصنيفات الائتمانية، النوع الأول من التصنيفات هو تصنيفات سيادية وتمنح للدول والحكومات، أما النوع الثاني من التصنيفات، فهي تصنيفات تمنح للشركات بمختلف قطاعاتها وفي مقدمتها، مؤسسات التمويل والبنوك وشركات الاستثمار.

■ وكالات التصنيف:

تعمل حول العالم العديد من الشركات المختصة في تقييم التصنيفات الائتمانية والسيادية، حيث يقدر عددها بأكثر من 150 وكالة متخصصة في هذا الشأن ومعتمدة، لكن أبرز شركات التصنيف الائتماني في العالم التي يعتد بها حسب الترتيب التفاضلي هي وكالة موديز (جنسيتها أمريكية)، وكالة ستاندرد آند بورز (جنسيتها أمريكية) ووكالة فيتش (جنسيتها أمريكية) من الناحية التاريخية، فإنه على إثر الأزمة المالية العالمية في 2008، تم انتقاد وكالات التصنيف بأنها كانت جزءا من الأزمة بعد إسنادها تصنيفات ائتمانية عالية في مجال الرهون العقارية للبنوك الأمريكية تخالف الواقع، حيث أعطت تقييمات غير صحيحة لأوراق مالية مملوكة لبنوك أمريكية.

تشي التقديرات إلى أن نحو 95 % من التصنيفات المتعلقة بإصدارات الدين سواء للدول أو الشركات تسيطر عليه هذه الشركات الثلاثة ومنها نحو 80 % تسيطر عليها موديز وستاندر آند بورز.

■ معايير تحديد التصنيفات الائتمانية

تعتمد وكالات التصنيف الائتماني العديد من المعايير الأساسية عند إصدار تقييمها، مع العلم أن المعايير التي تعتمد للتصنيف الائتماني السيادي تختلف عن المعايير التي تستخدم للتصنيف الائتماني للشركة.

■ معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول

من أبرز معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول، أنه يتم أولا اعتماد المالية العامة للدولة وتشتمل على الموازنة ومستويات نمو الناتج المحلي ووضع الديون الخارجية للدولة ومعدل التضخم ومستويات ميزان المدفوعات ومنه مستوى فائض أو عجز الحساب الجاري للدولة. وتضاف إلى تلك المعايير أو المؤشرات التي تكون تحت مراقبة وكالات التصنيفات الائتمانية بعض المؤشرات الأخرى ومنها التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتاريخ الدول في التزامها بسداد ديونها وأداء الجهاز المصرفي، ومساهمة القطاع الخاص في الدولة ومستويات المخاطر المرتبطة بتلك المخاطر على المدى المتوسط والبعيد.

■ معايير التصنيف الائتماني للشركات

على الصعيد المقابل فإن معايير تصنيف الشركات تقتصر تقريبا على عدد من المؤشرات الأساسية ذات البعد الاقتصادي البحت للشركة وضعيتها من ناحية حوكمتها، حيث تركز تلك الوكالات تقييمها على الملاءة المالية للمؤسسة ومدى وفاء الشركة بديونها والتزاماتها السابقة بالإضافة إلى استجابة الشركة أو المؤسسة للمعايير الدولية ومنها المعايير والتطبيقات المحاسبية على سبيل المثال أو معايير رأس المال فعلى سبيل المثال بالنسبة للبنوك فإن الوكالات تنظر إلى مدى تطابق كفاية رأس المال مع معايير لجنة بازل 3 أو مستوى القروض إلى الودائع أو غيرها من المؤشرات. كما تلقي تلك الوكالات نظرة على مدى تحقيق الشركة لمستويات أداء تشغيلي يضمن حقوق الدائنين والمساهمين بالإضافة إلى عدم تحقيقها لعجز في ميزانيتها العمومية.

■ انعكاسات التصنيف الائتماني

تكون في العادة انعكاسات لارتفاع التصنيف السيادي إلى درجات متقدمة يظهر ذلك قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها وديونها المحلية والخارجية وبالتالي عند رغبة الدولة في إصدار سندات أو صكوك أو الحصول على قرض فإن أسعار العائد والفائدة تكون بنسبة ضئيلة جدا قد تصل في بعض الأحيان إلى مستويات صفرية بالإضافة إلى تحفيز المستثمرين الدوليين والمقرضين على الاكتتاب بقوة في الطرح الذي تصدره تلك الدول مع خلق مناخ من الثقة لدى رؤوس الأموال في اقتصاد الدولة وبالتالي جذب تدفقات نقدية واستثمارية جديدة، والأهم من ذلك التأكيد على قوة الاقتصاد واستناده إلى أسس قوية تحميه من المتغيرات. في المقابل عند انخفاض التصنيف السيادي إلى درجات منخفضة فإن ذلك يظهر هشاشة في الاقتصاد للدولة وشكوكا حول قدرة الدولة على الإيفاء بديونها المحلية والأجنبية وبالتالي يكون هناك ارتفاع العائد وأسعار الفائدة على السندات والصكوك والقروض التي ترغب الدولة في الحصول عليها، نتيجة مخاوف لدى المستثمرين من الاقتصاد وضبابية حول جدوى الاستثمار فيه، ولا بد من التأكيد والإشارة هنا إلى أن قيام وكالات التصنيف بتخفيض التصنيف السيادي لأي دولة لا يعني بالضرورة أن اقتصادها هش، خاصة في الحالات التي يكون فيها التخفيض نتيجة لأزمة سياسية.

■ توزيع التصنيفات

تتوزع التصنيفات الائتمانية لدى الوكالات الـ 3 وفقا لحروف ورموز تلخص التصنيف حيث تنطلق من A وحتى D وهي تنسحب على الدول والشركات.

AAA أو ما يعادلها لدى موديز بـ Aaa: تستحوذ عليها الدول ذات الاقتصاد القوي والجدارة الائتمانية العالية جدا AA أو ما يعادلها لدى موديز بـ Aa: جدارة ائتمانية عالية، وينقسم هذا التصنيف على 3 درجات.

جدول التصنيفات الائتمانية للوكالات الثلاثة

Moody's	Fitch Ratings	Standard & Poor's	التوصيف
Aaa	AAA	AAA	الأكثر أمانا Prime
Aa1	AA+	AA+	جدارة ائتمانية عالية High Grade
Aa2	AA	AA	
Aa3	AA-	AA-	
A1	A+	A+	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية Upper Medium Grade
A2	A	A	
A3	A-	A-	
Baa1	BBB+	BBB+	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة Lower Medium Grade
Baa2	BBB	BBB	
Baa3	BBB-	BBB-	
Ba1	BB+	BB+	غير استثمارية Non Investment Grade Speculative
Ba2	BB	BB	
Ba3	BB-	BB-	
B1	B+	B+	مخاطرة Highly Speculative
B2	B	B	
B3	B-	B-	
Caa1	CCC+	CCC	مخاطرة عالية Substantial Risks
Caa2	CCC		
Caa3	CCC-		
Ca			
C		DDD	متعثرة Little Prospect for Recovery
		DD	
	D	D	

الإشراف العام: أحمد كمال
تنفيذ وإخراج: محمد غريب

أفضل حلول الدفع للتجار مع أجهزة نقاط البيع من الدولي الإسلامي

توفر أجهزة نقاط البيع (POS) للتجار من الدولي الإسلامي حلاً مثالياً للدفع يتمتع بدرجة عالية من المصداقية والثقة والأمان لمختلف الأنشطة التجارية وللمستخدمين على حد سواء.

أهم المزايا:

- دفع سريع وآمن
- متوافقة مع حلول الدفع دون لمس وأجهزة الدفع القابلة للارتداء بما في ذلك Apple Pay، Google Pay وSamsung Pay.
- متوافقة مع معظم بطاقات الدفع NAPS و Visa و MasterCard وغير ذلك.
- التحويل الديناميكي للعملة (DCC) الذي يسمح لحاملي البطاقات الدفع بعملة بطاقاتهم.

يرجى زيارة أي من فروع الدولي الإسلامي للشركات للتقدم بطلبك للحصول على خدمة نقاط البيع للتجار (POS).

QIIB الدولي الإسلامي

44840088 | www.qiib.com.qa

*خاضع للشروط والأحكام

«الدولي الإسلامي» مسيرة مشرقة

الدوحة - **لوسيل**

يعتبر الدولي الإسلامي من البنوك الإسلامية الرائدة في الدولة، حيث نجح منذ تاسيسه في تصدر مشهد الصيرفة الإسلامية الأمر الذي مكنه من الحصول على الإشادة والتنويه من قبل المؤسسات المالية العالمية، وفي مقدمتها وكالات التصنيف الائتماني الدولية ممثلة في وكالات فيتش وموديز وكابيتال إنتليجنس، حيث اكدت هذه الوكالات على النظرة المستقبلية الإيجابية للدولي الإسلامي ومنحه تصنيفات ائتمانية مرتفعة.

وفي ظل ذلك فان الدولي الإسلامي يسعى إلى أن يكون من المؤسسات المالية الإسلامية الاكثر فعالية في الدولة من خلال خدمة المجتمع القطري في مجال الصيرفة الإسلامية، واضعا نقطتين أساسيتين ضمن اهدافه الاستراتيجية، حيث تقوم النقطة الاولى على تطوير نموذج مؤسسة مالية اسلامية تستند الى مساهمة فعالة في انجاز الاعمال وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة. اما النقطة الثانية فهي تقوم على استكشاف الفرص في الاسواق المحلية والاسواق المحتملة بهدف رفع قيمة حقوق المساهمين وتحقيق أفضل العوائد والارباح للمساهمين، مستندا في ذلك الى مجموعة من المبادئ الاساسية والاهداف ضمن خطته الاستراتيجية.

■ سعادة الشيخ عبدالله بن ثاني آل ثاني

■ د. عبد الباسط أحمد الشيبي

وقد نجح الدولي الإسلامي خلال فترة وجيزة في تحقيق إنجازات عملاقة مكنته من استقطاب قاعدة عريضة من العملاء الى جانب تحقيق التميز على المستوى المحلي والدولي. ويعتبر الدولي الإسلامي من المساهمين الفاعلين في برامج التنمية في دولة قطر، ومشاركا في تمويل الكثير من المشاريع الكبيرة لاسيما المشاريع العملاقة ومشاريع البنية التحتية. كما انه يولي عناية استثنائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد استحداثه خلال السنوات الماضية لإدارة خاصة بتلك المشاريع وذلك ايمانا منه بان التنمية الشاملة تتطلب دعم المشاريع التنموية التي يقوم بتنفيذها سواء القطاع العام او القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق مسيرة نمو متميزة على مستوى القطاع المصرفي في الدولة وبما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني للدولة بشكل عام. وقد حظي الدولي الإسلامي بالعديد من التكريمات الرسمية لما قدمه من دعم لريادة الأعمال.

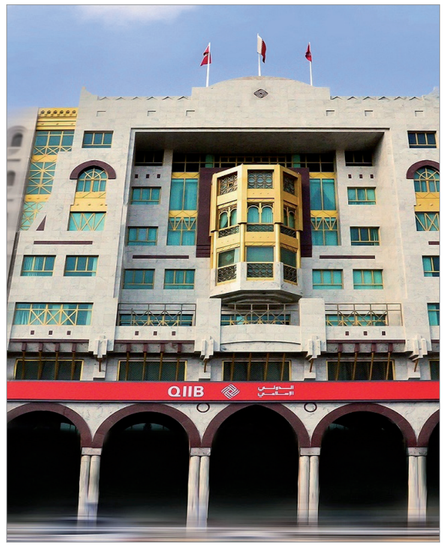

■ الدولي الإسلامي استضاف يوما مهنيا لطلبة ماجستير كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة

■ يوم مهني لطالبات من مدرسة أروى بنت عبد المطلب الثانوية للبنات في الدولي الإسلامي

المسؤولية المجتمعية من أولويات الدولي الإسلامي

إيمانا منه بأهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والشركات وانعكاسها على المجتمع، لم يدخر الدولي الإسلامي جهدا في تنفيذ مجموعة من المبادرات الرائدة التي تهدف الى تنمية المجتمع وبما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية قطر 2030، حيث قام بالإعلان عن رعايته للمؤتمر الدولي السادس لريادة الأعمال من أجل الاستدامة والتأثير هو مؤتمر سنوي ينظمه مركز الريادة والتميز المؤسسي في كليّة الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر، ويعتبر أحد أهم المؤتمرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يشارك فيه العديد من الباحثين والخبراء والمتخصصين في ريادة الأعمال والابتكار وبحوث التميز والتعليم والخبرة العملية.

كما قام برعاية «معرض صنع في قطر2023» ليكون بموجبه ذلك راعياً لقطاع الخدمات بالمعرض الذي اقيم خلال الفترة من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، حيث تؤكد هذه الرعاية ايمان الدولي الإسلامي بمسؤوليته الاجتماعية ووجوب تقدم الدعم المتواصل للأنشطة المجتمعية الا ربحية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو خيرية أو رياضية أو تعليمية أو غيرها من الأنشطة التي يعتبر الدولي الإسلامي أن دعمها هو واجب أخلاقي واجتماعي.

كما حرص الدولي الإسلامي على استقبال طلاب وطالبات المدارس والجامعات القطرية، لاطلاعهم على العمل المصرفي، خاصة انهم يشكلون النواة التي ستقود المستقبل، حيث استقبل دفعتين من طلبة أكاديمية قطر في إطار تنفيذ الطلبة يوماً مهنياً في المقر الرئيسي للبنك، تعرفوا خلاله على مختلف الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وبالعمل المصرفي والخدمات والمنتجات التي يقدمها الدولي الإسلامي. كما استضاف الدولي الإسلامي يوماً مهنياً لعدد من طلاب برنامج الماجستير في التمويل الإسلامي لكلية الدراسات الإسلامية، بجامعة حمد بن خليفة وذلك انطلاقاً من مسؤولية البنك الاجتماعية، وحرصه على دعم التعليم، والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي ذات السمعة المرموقة كجامعة حمد بن خليفة. وتأتي استضافة الدولي الإسلامي للطلبة كجزء من استراتيجية البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية، التي تشمل الكثير من الأنشطة، مع اهتمام بالتعليم لما له من آثار إيجابية تشمل مختلف أوجه التنمية. واحتفاءً بالدور البارز الذي يلعبه الدولي الإسلامي في مجال المسؤولية الاجتماعية، قامت شبكة قطر للمسؤولية الاجتماعية بتكريم البنك خلال مؤتمر ومعرض قطر للمسؤولية الاجتماعية 2023 الذي أقيم بالتعاون مع جامعة قطر.

كما يقدم البنك الدعم والمساندة لكثير من الأنشطة والفعاليات التي تصب في خدمة المجتمع ومنها فعاليات تعليمية وثقافية واجتماعية وخيرية ورياضية وغير ذلك. يعتبر الكادر البشري في الدولي الإسلامي من الأسس الرئيسية للنمو والازدهار، لذلك قام الدولي الإسلامي بالاهتمام والعناية بالكادر البشري عبر توفير المناخ وبيئة العمل الضرورية والمناسبة التي من شانها أن تنعكس على أداء الموظفين، بالإضافة إلى تطوير مواهبهم وكفاءتهم عبر التدريب المستمر.

■ تكريم الدولي الإسلامي في مؤتمر ومعرض قطر للمسؤولية الاجتماعية

■ الدولي الإسلامي يعزز استقطاب الكوادر القطرية

يركز الدولي الإسلامي في استراتيجيته في مجال الموارد البشرية على العناية بالقطريين عبر الحرص على مواكبة خطط الدولة في استقطابهم وتوفير أفضل المزايا وفرص التاهيل والتدريب لهم وتمكينهم في مختلف إدارات البنك.

ومكافأة المتميزين من الموظفين، وكرّم الدولي الإسلامي مجموعة من موظفيه المتميزين خلال عام 2023 في مختلف إدارات وفروع البنك. وقام د. عبدالباسط أحمد الشيبي، الرئيس التنفيذي للبنك، بتسليم شهادات التقدير للموظفين المكرمين خلال حفل خاص اقيم في المقر الرئيسي للبنك وحضره عدد من أعضاء الإدارة العليا.

في دعم الاقتصاد الوطني

تصنيفات ائتمانية ذات جودة عالية

تعتبر التصنيفات الائتمانية بمثابة شهادة الثقة والضمان للمستثمرين المحليين والأجانب، حيث تهدف كافة المؤسسات المالية والبنكية الى الحصول على افضل التصنيفات الائتمانية. وايمانا من الدولي الإسلامي باهمية تلك التصنيفات فقد عمل الدولي الإسلامي على تطوير المعايير والممارسات التي يعمل وفقها بالإضافة الى استخدام نموذج للاعمال يواكب احدث المعايير الدولية التي تتماشى مع المتطلبات التشريعية والرقابة سواء الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة قطر وفي مقدمتها مصرف قطر المركزي.

كما عمل الدولي الإسلامي على تنويع محافظه الائتمانية والاستثمارية وتقليص تعرضه للمخاطر المحتملة، عبر حسن إدارة المخاطر التي تقوم على الخطط الاستراتيجية المسبقة، واعداد كافة السيناريوهات للتعامل مع أي تحديات قد تطرأ.

وقد أفضت كافة المجهودات التي بذلها الدولي الإسلامي في ظرف وجيز إلى تحقيقه الامتياز الائتماني، والحصول على تصنيفات ائتمانية عالية الجودة، حيث تشيد وكالات التصنيف الائتماني بشكل دوري ومستمر بالدولي الاسلامي، وآخرها، وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني التي أكدت تثبيتها تصنيف البنك عند درجة «A-» مع نظرة مستقبلية إيجابية، بعد ان رفعت نظرتها المستقبلية للدولي الإسلامي من مستقرة إلى إيجابية خلال شهر أبريل من العام الجاري. وأكدت «فيتش» في تقريرها الجديد أنها استندت إلى جملة من المعطيات والحقائق لتأكيد تصنيف الدولي الإسلامي ومنها: الجدارة المالية للبنك، ومركزه الراسخ، ورأس المالي الأساسي الكافي وجودة الأصول، والربحية المعقولة، والتمويل المستقر.

ونوهت وكالة «فيتش» إلى أن مقاييس ربحية الدولي الإسلامي تعتبر أقوى من نظرائه المباشرين، وذلك بسبب هوامش الربح والإدارة الجيدة للتكلفة، كما يعتمد تمويل الدولي الإسلامي بشكل أساسي على ودائع العملاء في تمويل عملياته، والتي تاتي إلى حد كبير من الأفراد، وعليه فإن التركيز في قاعدة الودائع أقل من نظرائه المحليين، كما أن اعتماد الدولي الإسلامي على التمويل الخارجي أقل أيضًا من أقرانه، وإضافة إلى كل ذلك فإن البنك يتمتع بوفرة في الأصول السائلة والتي تدعم مركزه المالي.

وكانت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيفات الائتمانية رفعت خلال شهر فبراير من العام الجاري تصنيفها للدولي الإسلامي طويل الأمد إلى درجة (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأشارت إلى عوامل قوة كثيرة يتمتع بها البنك تعزز تصنيفه الائتماني.

وقالت الوكالة في تقريرها الذي تضمن رفع تصنيف الدولي الإسلامي: أن للبنك ملاءة مالية قوية بشكل عام وقد نجح البنك في تحقيق أرباح جيدة على المستوى التشغيلي وصافي الربح، كما يتمتع بسيولة قوية، والأهم أن رفع التصنيف يتبع رفع الوكالة مؤخراً لتصنيف قطر السيادي إلى (AA'/'A1+) مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما اشارت الوكالة إلى: أن رفع التصنيف يستند إضافة إلى ما ذكر إلى إمكانية الدعم الحكومي الاستثنائي في حال الحاجة لذلك،كما أن البنك استطاع تطوير نموذج عمل متخصص ناجح. بدورها اكدت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني تصنيفها للدولي الإسلامي عند درجة (A2/Prime-1) مع نظرة مستقبلية مستقرة وذلك خلال شهر يونيو من العام الجاري، الأمر الذي يشير إلى قوة مؤشرات البنك واستناده إلى عوامل ذاتية وموضوعية ذات قيمة مضافة مرتفعة. وأشارت وكالة موديز في عرضها لحيثيات تاكيد تصنيفها للدولي الإسلامي إلى أن البنك يتمتع بربحية قوية مع عائد على الأصول بلغ 2.1% للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، مدعومًا بامتيازه المصرفي الإسلامي وفعالية التكلفة التشغيلية الاستثنائية (نسبة التكلفة إلى الدخل 19.1% للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023). ونوهت موديز إلى انخفاض اعتماد البنك على تمويل السوق حيث انخفض إلى 17% في مارس 2023 من 29% في ديسمبر 2019، جنبًا إلى جنب مع السيولة القوية التي يتمتع بها الدولي الإسلامي،هذا بالإضافة إلى جودة الأصول القوية التي يتمتع بها البنك.

وأوضحت الوكالة أن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيفات البنك على المدى الطويل هي بمثابة انعكاس لتوقعات موديز بأن البنك سيحافظ على ربحيته القوية ورأس المال والسيولة في مواجهة المخاطر.

■ الدولي الإسلامي يوقع مذكرة تفاهم مع شركة FynPay للتكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي على قائمة الأولوية

في عالم يشهد تسارعا في تبنى الخدمات المالية الرقمية، فقد حرص الدولي الإسلامي على أن تكون له أسبقية في هذا المجال، وأن يكون من اول البنوك القطرية التي تسارع نحو تبني الخدمات المالية الرقمية وبما يتماشى مع استراتيجية التكنولوجيا المالية التي أطلقها مصرف قطر المركزي خلال العام الجاري. وفي هذا الاطار فقد قام الدولي الإسلامي بذل جهود تراكمية على مدار سنوات، من خلال توقيع العديد من الشراكات الاستراتيجية والتي تهدف الى تعزيز خطة التحول الرقمي، حيث قام الدولي الاسلامي مؤخراً بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة التكنولوجيا المالية FynPay بهدف إقامة شراكة لتطوير وتوسيع القنوات الرقمية للبنك من خلال تقديم خدمات مصرفية باسعار تنافسية لشرائح إضافية من العملاء الراغبين بالاستفادة من الخدمات المتكاملة سواء للأفراد او للشركات وبما يؤكد التزام الدولي الإسلامي بتقديم تجربة مصرفية متقدمة لعملائه عبر توفير حلول وخدمات ومنتجات ذات كفاءة عالية، وتلائم مختلف احتياجاتهم وتطلعاتهم، وبما يتماشى مع أفضل المعايير ويستجيب لعوامل المنافسة في السوق. كما وقع الدولي الإسلامي وشركة ماستر كارد على مذكرة تفاهم تقضي بالعمل على إقامة علاقة استراتيجية بين الطرفين في خطوة تستهدف في مرحلة أولى التركيز على تطوير القنوات الرقمية للبنك في مجال عمليات الحوالات والمدفوعات الدولية.

ويأتي هذا الحدث في إطار خطة العمل التي ينفذها الدولي الإسلامي في مجال التحول الرقمي، والتي تتناغم مع الاستراتيجية الرقمية التي يتبعها مصرف قطر المركزي في مجال التحول الرقمي الشامل في القطاع المصرفي، كما أن هذه الاتفاقية تخدم هدف توسيع قاعدة العملاء من خلال تطوير خدمات الحوالات الدولية.

ولئن كان التحول الرقمي من الاولويات القصوى للدولي الإسلامي، فانه لم يغفل جانبا مهما مرتبطا بشكل وثيق بالتحول الرقمي وهو جانب الامن السيبراني، وفي هذا الاطار فقد قام الدولي الاسلامي بتطوير بنيته التحتية في مجال امن المعلومات والبيانات لتواكب اعلى المعايير الدولية المعتمدة وهو ما اعلنه مؤخرا من خلال حصوله على شهادة أيزو ISO27001:2022 في مجال الأمن السيبراني، حيث يعتبر الدولي الإسلامي من أولى المؤسسات في دولة قطر التي تحصل على هذه الشهادة حتى الآن وفق المعايير الجديدة. والحصول على شهادة ISO27001: 2022، يؤكد أن البنك يعتمد مقاربة شاملة تركز بشكل أقوى على المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، مما يضمن إطارا أمنيا أكثر ديناميكية وقدرة على التكيف ضد التهديدات الناشئة.

وإضافة إلى النهج القائم على المخاطر، فإن إصدار 2022 من ISO 27001 يوسع نطاقه ليشمل المشهد الرقمي الأوسع، ليشمل التحديات والفرص التي يوفرها التحول الرقمي، وهذا يؤكد أن الدولي الإسلامي لا يقوم بحماية العمليات المصرفية التي يقوم بها وحسب، بل يضمن أيضا حماية الأصول الرقمية وبيانات العملاء في عالم مترابط بشكل متزايد.

كذلك فإن إصدار 2022 من ISO27001 يقدم ضوابط جديدة لتعزيز خصوصية البيانات وحمايتها وهذا بدوره يدعم تطبيق قانون قطر رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية.

قوة مالية تدعم التصنيفات الائتمانية

بينما يواصل أداءه بشكل مميز فيما تبقى من العام الجاري فهو يتطلع إلى تحقيق نتائج مالية مميزة وبنسبة نمو جيدة مقارنة بالعام الماضي، وقد عكست النتائج المالية الإسلامية حققها الدولي الإسلامي خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري القوة والملاءة المالية التي تدعم التصنيفات الائتمانية للبنك. فوفقا للبيانات المالية المنتهية المنتهية في 30 سبتمبر 2023، فقد حقق الدولي الإسلامي بنهاية الربع الثالث من عام 2023 صافي ربح بلغ 977 مليون ريال مقابل 902 مليون ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2022 أي بنسبة نمو بلغت 8,3%، وبلغت الإيرادات التشغيلية بنهاية الربع الثالث بلغت 2,595 مليون ريال مقابل 1,908 مليون ريال بنهاية الفترة المقابلة من عام 2022 أي بنسبة نمو بلغت 36% فيما وصل صافي الدخل التشغيلي إلى 1,462 مليون ريال وبمعدل نمو 12,6%، كما عزز البنك من الكفاءة التشغيلية حيث وصلت لمستوى متميز فبلغت 17,7% بنهاية الربع الثالث، كما حافظ البنك على جودة محفظته التمويلية حيث سجلت نسبة الديون غير المنتظمة 3,2% فيما ارتفعت نسبة التغطية للديون غير المنتظمة إلى 90%.

وبلغ إجمالي موجودات الدولي الإسلامي بنهاية الربع الثالث 60,8 مليار ريال مقابل 57,7 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من 2022، كما بلغت أرصدة موجودات التمويل 36,8 مليار ريال، فيما بلغت ودائع العملاء 37,9 مليار ريال اما كفاية رأس المال بازل3 فقد بلغت 17,2% وهو ما يمثل نسبة مرتفعة وأعلى من الحد المطلوب من قبل اللوائح التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وتعكس هذه المؤشرات المالية نجاح البنك في تحقيق اهدافه الاستراتيجية بثبات، حيث دعمت هذه النتائج المالية الجودة والثقة في الدولي الإسلامي.

1.946 تريليون ريال موجودات البنوك القطرية نهاية نوفمبر 2023

الدوحة – لوسيل

ارتفع إجمالي موجودات البنوك القطرية بنهاية شهر نوفمبر من العام الجاري إلى 1,946 تريليون ريال مقارنة بالمستوى المسجل في شهر نوفمبر من العام الماضي، الذي قدرت فيه الموجودات بنحو 1,844 تريليون ريال، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي مؤخرا. كما أظهرت ذات البيانات ارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة تساوي 4,87% في نوفمبر من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين بلغ إجمالي الائتمان 1,217 تريليون ريال مقارنة بنحو 1,160 تريليون ريال في نوفمبر 2022. وسجل المعروض النقدي نموًا في نوفمبر 1,88% على أساس سنوي في حين بلغ إجمالي ودائع القطاع العام نحو 329,5 مليار ريال مقارنة بنحو 318 مليار ريال في نوفمبر 2022. وبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 469,5 مليار ريال في نوفمبر 2023، مقابل 453 مليار ريال في نفس الشهر من العام الماضي.

وكانت شركة كامكو انفست المختصة في مجال دراسة وإدارة الأصول أشارت إلى تسجيل البنوك القطرية أكبر زيادة على أساس ربع سنوي في صافي إيرادات الفوائد خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 10,8 %، بما يعكس نجاح البنوك القطرية في تحقيق نشاط مصرفي قوي خلال الربع الثالث من العام الجاري في ظل الانتعاشة الكبيرة التي سجلها الاقتصاد القطري.

قريبا: وكالات التصنيف تعلن نتائج تقاريرها عن الاقتصاد الوطني

الدوحة – لوسيل

قالت مصادر لائتمان وطن إنه من المنتظر ان تصدر بعض وكالات التصنيف الائتماني خلال الأيام القليلة المقبلة تصنيفها وتقاريرها عن الاقتصاد القطري، بالاضافة الى نظرتهم وتقييمهم لما ورد ضمن الموازنة العامة للعام المقبل. ذات المصادر قالت انه من خلال الاجتماعات واللقاءات المتتالية فان تلك التقارير ستقوم بتثبيت التصنيفات الائتمانية للدولة عند مستويات ايجابية وعالية الجودة، مع التنويه بقدرة الدولة على مواصلة تحقيق مستويات نمو مميزة رغم التحديات والتقلبات التي شهدها العالم خلال العام الجاري.

في ذات الاطار نوهت ذات المصادر لائتمان وطن بأن صندوق النقد الدولي بدوره سيصدر تقريره عن الاقتصاد القطري خلال النصف الثاني من شهر يناير من العام المقبل وذلك تعليقا على زيارة خبراء الصندوق الى دولة قطر ضمن مناقشة المادة الرابعة والتي قال في أعقابها الخبراء ان النمو الاقتصادي في قطر عاد إلى وضعه الطبيعي في 2023 بعد الانتعاش الناجم عن استضافة كأس العالم لكرة القدم. ويُتوقع استمرار عودة الأوضاع الطبيعية في الأجل القريب، في ظل آفاق مواتية على المدى المتوسط يدعمها التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتكثيف جهود الإصلاح، موضحا ان الانضباط المالي واسع النطاق في ظل الأرباح الاستثنائية الكبيرة المتحققة من الهيدروكربونات في 2022–2023 أدى إلى تحقيق فوائض هائلة، فضلا على سرعة تخفيض دين الحكومة المركزية. وينبغي أن ترتكز استراتيجية المالية العامة متوسطة الأجل على توخي الحرص المالي المستمر، وتعجيل وتيرة تنويع الإيرادات، وتعزيز مكونات الإنفاق وزيادة كفاءته.

دراسة جديدة تؤكد:

المستهلكون في قطر يرغبون من البنوك مساعدتهم في فهم الأثر البيئي لمشترياتهم

الدوحة – لوسيل

أظهرت دراسة جديدة بعنوان «التجارة المستدامة 2023» لقطر تفاعلا ورغبة من المستهلكين في قطر في فهم الاثر البيئي لمشترياتهم وأنهم يرغبون في مساعدة البنوك لهم في هذا المجال. وقالت الدراسة التي اجرتها شركة فيزا ان المستهلكين يدركون اهمية الاستدامة ويحاولون ترجمة هذا الوعي إلى أفعال، حيث يعتقد أكثر من ثلثي المستهلكين القطريين المشاركين في الدراسة أن إزالة الكربون لا يخص الشركات وحدها فحسب، وإنما يمكن للأفراد أيضاً إحداث فارق ملموس بهذا الخصوص. علاوة على ذلك، يرى المشاركون في قطر أن تغير المناخ يشكّل تحدياً مجتمعياً 53%، يليه ارتفاع تكاليف المعيشة 47%، والتلوث البلاستيكي 39%. وفيما يتعلق بالممارسات البيئية، يحتل المستهلكون في قطر الصدارة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل استهلاك الورق 85%، والمرتبة الأولى في التوريد الأخلاقي من خلال دعم سوق المزارعين المحليين 73% في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتل قطر الصدارة فيما يتعلق بتقليل استهلاك المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد 82 متجاوزة المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي والبالغ 72%. وتُظهر الدولة وعياً ودعماً قويين للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الاستدامة بنسبة 63% متجاوزة كذلك المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 53% كما تتفوق في إعادة استخدام ومشاركة المنتجات ضمن المجتمع بنسبة 76% مقارنة بالمعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي البالغ 68%. وفيما يتعلق بالعملاء المستقبليين للبنوك يتوجهون نحو خيارات مستدامة فقد أبدى 72% من الأفراد استعدادهم لتوصية معارفهم بالتعامل مع البنوك التي توفر خيارات دفع مستدامة. وقال 70% من المستهلكين إنهم اختاروا بنكاً يتمتع بمؤهلات استدامة قوية. علاوة على ذلك، يتوقع 42% من المستهلكين المشاركين في الاستطلاع أن تتولى البنوك توجيههم نحو خياراتٍ مالية مستدامة.

ويحبذ كذلك 52% من المستهلكين لو تساعدهم بنوكهم في فهم التأثير البيئي لمشترياتهم.

ولاحظ أهالي المستهلكين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 8-18 سنة) في قطر أن أبناءهم يظهرون تقبلاً عالياً للممارسات المستدامة ووعياً بيئياً أكبر عبر تبني العديد من العادات ذات الصلة بما في ذلك: إطفاء الأجهزة الكهربائية غير المستخدمة بنسبة 42% واستخدام الماء البارد لغسل الأطباق أو الملابس 37%، ومشاركة المنتجات مع الآخرين ضمن المجتمع 35% والمشي أو ركوب الدراجات 26% واختيار المنتجات العضوية 26%.

ومن ضمن العوامل المؤثرة الأساسية التي تشجع عادات الاستدامة بين الشباب: أفراد الأسرة الذين يشجعون السلوكيات المستدامة بنسبة 62% ووسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 57%، والواجبات المدرسية بنسبة 51.

تفعيل العمل بالإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي

الدوحة – لوسيل

نوه خبراء ومختصون بالخطة الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي، حيث اعتبروها بمثابة خارطة الطريق من أجل تحقيق نظام مالي سليم ومرن من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام. تقوم الخطة الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي على 4 محاور رئيسية، وهي القطاع المصرفي وقطاع التأمين ومنظومة التمويل الرقمي.

ويشير الخبراء إلى أن الخطة الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي وأن الأهداف التي تم ضبطها ضمن الخطة تتوافق مع الركائز الأربعة للرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، حيث تم إعداد تلك الأهداف بعناية تامة حتى تساهم في بناء نظام مالي متطور يساهم في دفع مسيرة التنمية في الدولة.

ووضع مصرف قطر المركزي جملة من خطوات العمل من أجل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف، حيث ستلتزم الجهات الرقابية المالية بمسار متواصل من التعلم والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التحديات الناشئة، كما قامت تلك الجهات الرقابية بوضع خطة عمل، حيث ستلتزم كل جهة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية الثالثة الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقبلي مستدام لضمان قيام قطاع مالي حيوي ومتنوع يتمتع بمرونة تمكنه من مواجهة المخاطر غير المتوقعة والتطورات السلبية. وأوضحت ذات المصادر أنه من المنتظر أن يتم وضع التشريعات والأطر التنظيمية اللازمة كلما تطلب الأمر ذلك، بهدف تحقيق كافة الأهداف الإستراتيجية التي جاءت بها الخطة الثالثة للقطاع المالي، مع تفعيل العديد من التشريعات والضوابط واللوائح وتطوير بعض القوانين الأخرى مواكبة لمسيرة التطور التي يعيش على وقعها القطاع المالي والمصرفي في الدولة وبما يراعي المتغيرات التي تعيش على وقعها الدولة والنظام المالي والمصرفي والاقتصادي على مستوى المنطقة والمستوى الدولي، وأنه من المرتقب أن يبدأ العمل بها قريبا.

وفي تعليقه قال رجل الأعمال يوسف أبوحليقة إن وجود إستراتيجية واضحة المعالم من شأنه أن يعطي صانع القرار وضوحا في الرؤية وقدرة على وضع البرامج وأخذ القرارات في التوقيت المناسب والاستعداد لكافة التحديات والمتغيرات الاقتصادية، موضحا أن الخطة الإستراتيجية للقطاع المالي تساهم كذلك في دعم الابتكار وبناء الجهود والسعي نحو تطوير مستويات الأداء.

ونوه إلى أن التقدم في تنفيذ الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي يؤكد الخطط التي وضعتها الجهات الرقابية وفقا لجدول زمني محدد لتنفيذ تلك الخطة الإستراتيجية التي تم إقرارها والإعلان عنها، إلى جانب الالتزام بها. وتابع قائلا إن الخطة الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي وضعت العديد من الملامح والأهداف الأساسية ومنها FINTECH الذي يهدف إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة في القطاع المالي وبالتالي دعم التكنولوجيا المالية بما يتوافق مع رؤية دولة قطر 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.

مؤشـرات مالية تعـكس قوة قطر الاقتصادية

23.7 مليار ريال
مخزون الذهب

20.2 مليار ريال
ارصدة لدى البنوك الاجنبية

136.6 مليار ريال
سندات وأذونات اجنبية

5.2 مليار ريال
ودائع حقوق السحب

185.9 مليار ريال
اجمالي الاحتياطيات الرسمية

58.9 مليار ريال
موجودات سائلة بالعملة الاجنبية

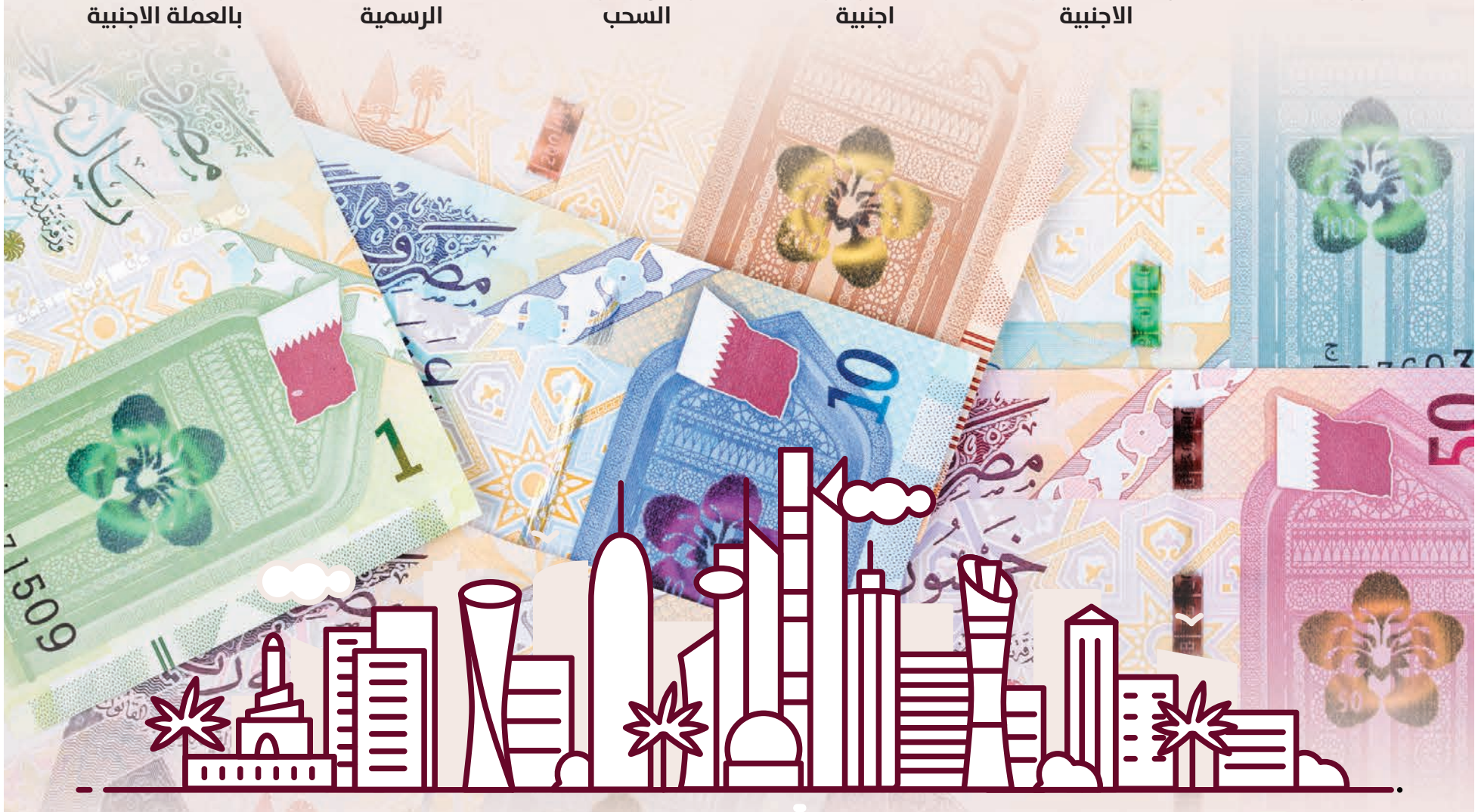

بنهاية شهر نوفمبر 2023

1.946 تريليون ريال
الموجودات

1.216 تريليون ريال
الائتمان المحلي

717.4 مليار ريال
السيولة المحلية

140 مليار ريال
عرض النقد

56.6 مليار ريال
الائتمان خارج قطر

981.5 مليار ريال
ودائع البنوك التجارية

577.3 مليار ريال
شبه النقد

284.9 مليار ريال
ودائع بالعملات الأجنبية

196.15 مليار ريال
الناتج المحلي الإجمالي في الربع الاول من 2023

186.37 مليار ريال
الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من 2023

%2.8 نسبة النمو
المتوقعة للعام الجاري

19.7 مليار ريال
فائض الربع الأول من 2023

10 مليارات ريال
فائض الربع الثاني من 2023

12 مليار ريال
فائض الربع الثالث من 2023

لوسيل إنفوجرافيك

المصدر: لوسيل-وزارة المالية -مصرف قطر المركزي -جهاز التخطيط والاحصاء

www.lusailnews.net

تصميم: محمد الزوام

عرض التمويل الأفضل من الدولي الإسلامي بمناسبة اليوم الوطني مع فرصة للفوز بشقة سكنية في لوسيل
بمناسبة اليوم الوطني يعلن الدولي الإسلامي عن عرض التمويل الأفضل بمزايا منافسة مع فرصة لربح شقة سكنية راقية في مدينة لوسيل.
أهم المزايا:
• نسبة الربح المتناقص تبدأ من 6% (معدل الربح الثابت 3.29%)
• مع كل تمويل بقيمة 10,000 ر.ق تحصل على فرصة لدخول السحب الذي يتيح لك الفوز بشقة سكنية في لوسيل.
• فترة سماح تصل إلى 12 شهراً للقطريين و3أشهر للمقيمين.
• العرض متاح لعملاء الدولي الإسلامي وغير العملاء الذين يحولون التزاماتهم.
• يسري العرض اعتباراً من 1 ولغاية 31 ديسمبر 2023.
QIIB
معدل الربح الثابت
3.29%
لمزيد من المعلومات، اتصلوا بنا على 44840000
أو قوموا بزيارة: www.qiib.com.qa/qnd2023
* خاضع للشروط والأحكام
وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
تسوّق بثقة
لتقديم الشكاوى والاقتراحات 16001
رقم الترخيص 2023/10040
QIIB الدولي الإسلامي